الاضطرابات الفكرية في تعدد الأوجه الإعرابية

د. يحيى بن محمد بن عبدالله البلوشي
مدرب لغة عربية بوزارة التربية والتعليم– سلطنة عمان
Yahya.alblushi@moe.om

ملخص

وقف الباحث على جملة من الشواهد النحوية غير المستأنسة من الفترة التي شهدت نشأة النحو وتقعيده إلى القرن الرابع الهجري، وذلك في مسألة تعدد الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة؛ إذ يرى فيها اضطرابًا بيّنًا، موضِّحا أسباب ذلك الاضطراب وبواعثه التي تتجلى في القياس ونظرية العامل وتعدد صور التعبير، وسُبل تفاديها؛ إذ إن التعدد كان وما يزال سببًا في إثراء العربية وإغنائها ما لم يجاوز الحد المستساغ.

الكلمات المفتاحية: الاضطرابات الفكرية، الأوجه الإعرابية

Ideological Confusions in Multiple I’rab (Parsing) Modes

Abstract

The researcher investigated a group of unfamiliar grammatical evidence since the period of originating and putting the rules of Arabic grammar (Nahw) in the fourth Hijri century, regarding the multiple parsing modes in a single parsing issue. He noticed a clear confusion. Therefore, he clarified the reasons and justifications for that confusion which were the deduction method, the Factor Theory, and meaning diversity of an expression, as well as addressing the ways of avoiding them. However, multiplicity was and is still a reason for enriching Arabic language as long as exaggeration is avoided.

Keywords: Ideological Confusions, Parsing Modes

توطئة:

لم يكن العرب الأوائل قبل القرن الثاني الهجري في حاجة ماسة إلى ضبط لغتهم (الحركات في أواخر الكلم) في أثناء التخاطب اليومي، فقد كانوا فصحاء بالفطرة، إلى أن جاء أبو

الأسود الدؤلي (ت69هـ) فوضع طريقة لضبط اللغة، وذلك بعد تفشي اللحن فيها[1]. "فالحركة الإعرابيَّةُ في اللغةِ العربيَّةِ ظاهرةٌ موجودةٌ على أواخرِ كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص العربية المعروفة، وكان لهذه الحركات معانٍ في نفسِ العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبيعته"[2].

وفي القرن الثاني الهجري ابتكر عبقري العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الحركات الأربع (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون) عوضًا عن نقاط أبي الأسود (ت69هـ)، وبهذا سهّل على المتعلمين مسألتي القراءة والكتابة وضبطهما؛ رغبة في صيانة حياض هذه اللغة، ببقاء العربية لغة سهلة واضحة لا لبس فيها ولا غموض، لأجل هذا كانت العلاقة بين تلك الحركات في أواخر الكلمة ومصطلحي الإفصاح والإبانة علاقة وطيدة؛ فهي الوسيلة الوحيدة إلى فهم اللغة، وإدراك مقاصدها ومعانيها، كما ذهب إلى ذلك الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والنحاة من بعدهم، وقد خالفهم قطرب (ت214هـ)، إذ رأى أنه ليس لتلك الحركات أي مدلول، وإنما يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، فقال:" وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقبًا للإسكان، ليعتدل الكلام"[3]، وفي هذا نظر، وقد ذهب إلى هذا القول من المحدثين إبراهيم أنيس[4].

فجمهور النحاة إذن متفقون على دلالة الحركات الإعرابية[5]؛ فهي تعد سمة من السمات التي امتازت بها لغتنا العربية؛ لذا أولى النحاة عناية فائقة بالإعراب، فقد جاء في كتاب العين في مادة (عرب) " وأعرب الرجل: أفصح القول والكلام، وهو عربانيّ الكلام: أي فصيح"[6]،

---

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين: 13.

(2) في نحو اللغة وتراكيبها: 150.

(3) الإيضاح في علل النحو: 70-71. وينظر: فصول في فقه العربية: 372.

(4) ينظر: من أسرار العربية: 227.

(5) ينظر: نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: 54.

(6) كتاب العين: مادة(عرب)، 129/2.

ونقل الأزهري (ت370هـ) في (التهذيب) " يقال عربت له الكلام تعريبًا وأعربت له إعرابًا إذا بينته له"[1].

أما في الاصطلاح فقد عرف ابن جني (ت393هـ) الإعراب بقوله:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[2]، فالإبانة والإفصاح إذن هما مادة الإعراب وبوصلته. ومن التعريفات الفلسفية المشهورة للإعراب "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا"[3]، وفي هذا نظر.

يظهر من كلام النحاة أن العامل هو من أحدث الإعراب، "وهذا بيّن الفساد"[4]، خصوصًا أن بعض المسائل كرفع المبتدأ، ورفع الفعل المضارع جاء الإعراب فيهما من غير عامل. ونجد أن الزجاجي (ت337هـ) قد تجاوز تلك النظرية –العامل– التي أشغلت النحاة، إذ جعل الإعراب مرادفًا للإبانة والإفصاح ولا دخل للعامل فيه، فقال: "والإعراب أصله البيان. يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل مُعرِب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث "الثيّب تعرب عن نفسها"[5] هذا أصله. ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً أي بياناً... والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة. وليس كل حركة إعراباً، كما أنه ليس كل الكلام مُعربًا"[6].

وعلى خطى الزجاجي (ت337هـ) سار ابن جني (ت393هـ)، إذ أبطل علاقة العامل بالحركات في أواخر الكلم، فقال: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا

---

[1] تهذيب اللغة: مادة (عرب)، 218/2

[2] الخصائص: 36/1.

[3] ينظر: الكتاب: 13/1.

وينظر: أسرار العربية: 10.

[4] الرد على النحاة: 86.

[5] سنن ابن ماجة: 602/1. وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: 117/4.

[6] الإيضاح في علل النحو: 91.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد الخامس عشر- جمادى الأولى 1445هـ- ديسمبر 2023م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح"[1]، وكان هذا القول دافعًا لابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل[2]. وقد عدّ أمين الخولي هذا الأمر هو السبب وراء اضطراب القواعد، إذ قال: "إن هذه الفصحى فيما وراء إعرابها المضطرب، وسعتها، وانتشار قواعدها، باختلاف الكلمات، تعود فلا تستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة، أو التعبير الواحد، فيجوز فيه النصب والجر، أو يجوز فيه الرفع والنصب والجر جميعًا، وهكذا يتمادى الاضطراب، ويزداد التزعزع في الكلمات المختلفة، ثم في الكلمة، أو التعبير الواحد نفسه"[3]. وقد تبنى هذا الرأي جماعة من المحدثين أمثال: مهدي المخزومي، وفاضل السامرائي[4].

أسباب تعدد الأوجه الإعرابية

إن إشكالية تعدد الأوجه الإعرابية وتنوعها تعدّ إشكالية لافتة في النحو العربي، "وحتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأيًا آخر يناقضه"[5]. فما هي الأسباب وراء هذه الآراء المضطربة– تعدد الأوجه الإعرابية –التي أقلقت المتعلمين ونفرتهم منها؟ ويمكن أن أجمل أهم تلك الأسباب في ثلاثة أمور رئيسة، هي:

أولًا: القياس

ذكرنا سابقًا أن القياس هو القاعدة النحوية[6]، وهو أصل من أصول الدراسة النحوية التي تُستقى منه القواعد، فالنحو كله قياس[7]، وقد تباينت موقف المدرستين البصرية والكوفية في مسألة تعاطي القياس، فقد أثبتت بعض الدراسات " أنهم جميعًا – البصريين والكوفيين– سواء في البناء على الشاهد الفريد، وعلى الشاذ أحيانًا قياسيون"[8]، ولكن موطن الخلاف يكمن في

---

(1) الخصائص: 111/1.

(2) ينظر: الرد على النحاة: 85.

(3) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: 31–32.

(4) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 67. وينظر: معاني النحو: 127/2.

(5) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 66.

(6) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي: 145/1. وينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: 18.

(7) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو: ص47.

(8) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: 186.

أن الكوفيين كانوا أكثر اتساعًا وقبولًا للشواهد، وللمسموع من كلام العرب[1]، الأمر الذي أدّى بدوره إلى الخروج عن القاعدة النحوية التي ارتضتها المدرسة البصرية، مما أحدث خلافًا بين المدرستين، مسببًا تعددًا في الأوجه الإعرابية، كمسألة المنادى المعرّف بالألف واللام، فالبصريون تناولوه بالتأويل؛ لينسجم مع قاعدة المعرّف لا ينادى مباشرة عدا اسم الجلالة، أما الكوفيون قفد جعلوا من الشاهد قاعدة يقاس عليه[2]، والأمر كذلك مع أسلوب المدح والذم بـ (نعم وبئس) فهما عند البصريين فعلان، مستشهدين بـ (نعما رجلين، ونعموا رجالًا)، وأما عند الكوفيين فهما اسمان، وشاهدهم في ذلك (نعيم الرجل زيدٌ)، مما اقتضى تعددًا في أوجه إعرابهما[3].

بل نجد هذا الاختلاف وعدم الاتفاق في تصنيف بعض الكلمات مع العالم الواحد نفسه؛ فهذا أبو علي الفارسي (ت377هـ) يقول في (هيهات):" أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل كصه ومه وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال"[4].

وأمثال هذا كثير جدًا، تجده مبثوثًا في كتب النحاة[5]، فجميع "الشواهد التي خرجت على القاعدة واقتضت تعدداً تتنوع الأوجه في تحليلها وتتعقد بحسب مفهوم القاعدة وغيره، إذ إن التعدد في الشواهد المطردة التي خرجت على القواعد المتفق عليها يبدأ بسيطًا، ثم يتعقد في الشواهد التي لم تبلغ حد المطّرد وخرجت على هذه القواعد، وذلك بسبب كثرة القواعد الفرعية التي تتنوع وتختلف من نحوي إلى آخر لتوجَّه الشواهد في ضوئها"[6].

ثانيًا: نظرية العامل

إن العلاقة بين نظرية العامل، والحركات الإعرابية علاقة وجودية تلازمية؛ إذ إن فكرة العامل كانت وراء ظهور هذه الحركات، فما هذه الحركات إلا أثر من آثار ذلك العامل، وإن

---

(1) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 164/2.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 264/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 86/1.

(4) الخصائص: 207/1.

(5) ينظر: الكتاب: 27/2، 29، 31، 48، 119، 325، 359. وينظر: معاني القرآن: 234/3.

(6) أسباب التعدد في التحليل النحوي: 98.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد الخامس عشر- جمادى الأولى 1445هـ- ديسمبر 2023م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

اختلاف الحركات كان سببًا في ظهور فكرة العامل، فوجود لفظ مرفوع دلّ على وجود رافع رفعه، قياسًا على القاعدة الفلسفية أنه لا بدّ لكل سبب من مسبب، وهذا يظهر في قول سيبويه (ت180هـ) "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربع – الكسرة، والضمة، والفتحة، والسكون– لما يُحدث فيه العامل"[1].

ولمثل هذا القول ذهب الزبيدي (ت379هـ)، إذ قال:" فكان أولَ مَن أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليُّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هُرْمز. فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرَّفْع والنصب والخفض والجزم"[2]، وجاء عند الرماني (ت384هـ) في تعريفه للعامل، قوله:" عَامل الْإِعْرَاب هُوَ مُوجب لتغيير فِي الْكَلِمَة على طَرِيق المعاقبة لاخْتِلَاف الْمَعْنى"[3].

وبلغت عدد العوامل التي قيّدها النحاة مئة عامل[4]، مقسمة إلى قسمين: عامل لفظي وهو الشائع منها، وعامل معنوي، كما أن هذه العوامل متعددة غير متفق عليها، مثال ذلك عامل النصب في المفعول معه؛ إذ إن النحاة قد اختلفوا ولم يتفقوا في العامل الذي أحدث النصب، وقد تفرقوا في ذلك إلى مذاهب عدة:

المذهب الأول: هو مذهب سيبويه (ت180هـ)، وجمهور البصريين، إذ رأوا أن عامل النصب عامل لفظي، وهو الفعل الواقع قبل الواو، فقال: "باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتَصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه. وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْملُ في الاسم ما قبلها"[5].

---

[1] الكتاب: 13/1.

[2] طبقات النحويين واللغويين: 11.

[3] رسالة الحدود: 4.

[4] ينظر: العوامل المائة: 40.

[5] الكتاب: 297/1.

المذهب الثاني: مذهب جمهور الكوفيين، إذ رأوا أن عامل النصب عامل معنوي، وهو (الخلاف)[1].

والمذهب الثالث: مذهب بصري مخالف للجمهور، وهو للأخفش (ت215هـ) قد تفرد به، إذ رأى أن عامل النصب عامل معنوي، فالمفعول معه منتصب انتصاب الظرف[2].

أما المذهب الرابع: مذهب بصري مخالف كذلك للجمهور، إذ رأى أن عامل النصب عامل لفظي والفعل المضمر بعد الواو يدل عليه السياق، وقد تفرد بهذا الرأي الزجاج (ت311هـ)[3].

أما المذهب الخامس: ما ذهب إليه الجرجاني، إذ رأى أن عامل النصب عامل لفظي، إذ هو (الواو)[4]، وهو رأي منتزع من اللغة، وهذا " يجرنا إلى القول إن عبد القاهر الجرجاني أقام نظرية النظم على فكرٍ من نظرية العامل"[5].

ونلاحظ أن النحاة حين عجزوا عن إتيان عامل لفظي لنصب المفعول معه ابتكروا وتعسفوا عوامل معنوية، وهي عوامل افتراضية متصورة لا أساس لها، فقد "حكي أيضًا أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: فقال: الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: "زيد منطلق"، لم رفعوا "زيدًا"؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: لا يتمثل. قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملًا لا يظهر ولا يتمثل، فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد ضربته"، لم رفعت "زيدًا"؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، قال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملًا في صاحبه في نحو "زيد منطلق"، فقال له الجرمي: يجوز أن

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 364. وينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: 187.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 201/1. وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3/ 1484. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 440.

[3] ينظر: أسرار العربية: 108. وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 379.

[4] ينظر: الجمل: 20. وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1485/3.

وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 99.

[5] نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق: 34.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد الخامس عشر- جمادى الأولى 1445هـ- ديسمبر 2023م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

يكون كذلك في زيد منطلق؛ لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر؛ وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال له الفراء: معنى، فقال له الجرمي: أظهره، قال: لا يظهر، قال: مثله، قال: لا يتمثل، قال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه"[1].

ومن صور الاضطراب التي خلفته نظرية العامل، وأدت بدورها إلى تعدد في أوجه الإعراب، ما نجده في باب (التنازع) الذي يسمى في بعض كتب النحو بباب (الإعمال)[2]، إذ إن هذه المسألة " تعدّ من أكثر الأبواب النحوية اضطرابًا وخضوعًا لفلسفة عقلية خيالية"[3]، وضابط هذه المسألة هو توجّه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد أو أكثر.

لقد سار النحاة في هذه المسألة ثلاثة مذاهب[4]، اختلفوا في أيّها يكون الصواب، فالمذهب الأول رأى بإعمال الثاني لقربه من المعمول، وهو مذهب جمهور البصريين[5]، ورأى المذهب الثاني بأنّ الصواب يكمن في إعمال الأول لتقدمه وسبقه، وهو مذهب الكوفيين[6]، وهناك رأي ثالث وهو رأي الفرّاء (ت207هـ) إذ رأى أنه لا خلاف في أن يكون الاسم الواحد فاعلًا لفعلين مختلفين لفظًا ومعنىً[7]، وفي هذا نظر، مما ترتب على هذا الخلاف تعددًا في أوجه إعراب جملة التنازع، وقد جمعها محمد بخيت في بحثه الموسوم بـ "الخلاف النحوي في باب التنازع"[8].

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 116.

[2] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 186/2. وينظر: شرح جمل الزجاجي: 79/2.

[3] النحو الوافي: 201/2. وينظر: المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني: 148.

[4] ينظر: المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني: 149.

[5] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة، 71/1.

[6] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 252.

[7] ينظر: معاني القرآن: 425-426.

وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 137/5.

وينظر: شرح التصريح والتوضيح: 485/1.

[8] ينظر: الخلاف النحوي في باب التنازع: 237.

وهذا الخضوع للمنطق والفلسفة أحدث اضطرابًا في هذا الباب كغيره من أبواب النحو، الأمر الذي دعا ابن مضاء (ت592هـ) إلى شن هجوم عنيف على هذه المسألة مرجحًا قول البصريين[1]، خصوصًا ممن أوغل في إتيان صيغ معقدة لم تجر على لسان عربي فصيح، كالتنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل مما لم يرد في القرآن الكريم، وكلام العرب شعره ونثره، كقولنا "(أعلمني وأعلمته إيّاه إيّاه زيد عمرًا قائمًا) و(وأعلمت وأعلمني زيد عمرًا قائمًا إياه إياه)"[2].

ولو رجعنا إلى أصل المسألة، وكيف نظر إليها النحاة المتقدمون لوجدنا أن الأمر ليس بهذا الإشكال الكبير الذي أوقعنا فيه المتأخرون، فالمتقدمون نظروا إليها على أساس التقديم والتأخير[3]، بعيدًا كل البعد عن تلك الفلسفة، "وبهذا يسقط كل ادعاء في التنازع"[4].

وخلاصة القول في مسألة العامل وما جرّتها من تعدد في الأوجه الإعرابية أنّ النحاة المتقدمين والمتأخرين قد انقسموا بين مؤيد لهذه النظرية، وبين معارض لها، وبين من قدّم بديلًا عنها، فقد تبنى مهدي المخزومي نظرية العامل اللغوي المتمثل في "إدراك الظواهر اللغوية، سواء منها ما يتصل بأبنية الكلمات أم ما يتصل بتأليف الجمل"[5]، بديلا عن العامل الفلسفي، منطلقًا من عملين أحدهما للخليل (ت175هـ) والآخر للفراء (ت207هـ)[6].

ثالثًا: صور التعبير

صور التعبير قد تختلف لإضافة وحذف، أو لتقديم وتأخير، أو لتنكير وتعريف، أو في الوقف والابتداء[7]، ولكل دلالته، وكما هو معلوم أن كل تغيير في الحركة الإعرابية أو المبنى

---

[1] ينظر: الرد على النحاة: 117.

[2] شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 463/1.

[3] ينظر: معاني القرآن: الفرّاء(ت207هـ)، 160/2. وينظر: مجالس ثعلب: 164/4. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 311/3. وينظر: معاني القرآن الكريم: 294/4. وينظر: المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني: 148-151.

[4] نظرات لغوية في كتب (معاني القرآن): 183.

[5] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 269.

[6] ينظر: المصدر نفسه: 269.

وينظر: المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني: 149-151.

[7] ينظر: البحث النحوي في كتب الوقف والابتداء المطبوعة: 127.

يلزمه تغيير في المعنى، فكأنك بذلك تصوغ من جملة رئيسة جملًا مختلفة، فالعلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى علاقة تلازمية، والمعنى هو الذي يولّد لنا مجموعة من الجمل التي لا حصر لها (بنى سطحية)، وهذا المعنى إنما مردّه إلى المتكلم نفسه (البنية العميقة)، فقد "روي عن ابن الأنباريّ أنه قال: ركب الكنديّ المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشوًا! فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبدالله قائم)، ثم يقولون (إنّ عبدالله قائم)، ثم يقولون: (إنّ عبدالله لقائم)، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: (عبد الله قائم)، إخبار عن قيامه وقولهم: (إنّ عبد الله قائم)، جواب عن سؤال سائل وقوله: (إنه عبد الله لقائم)، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال فما أحار المتفلسف جوابا"[1].

فللمتكلم دور في تحديد الغاية المقصودة، والمعنى المراد، وقد أشار المبرد (ت285هـ) إلى ذلك، فقال:" ذَلِكَ قَوْلك: أ قيامًا وَقد قعد النَّاس، لم تقل هَذَا سَائِلًا، وَلَكِن قلته موبخًا مُنْكرًا لما هُوَ عَلَيْهِ"[2]، موضحًا أن المعنى قد يتغير كليًا بمجرد التغيير في نبرة الصوت مما يصحبه تعددًا في أوجه إعراب تلك الجملة السابقة.

جاء في شرح التسهيل لابن مالك (ت672هـ) في شروط الكلام، أن يكون الكلام بقصد من المتكلم، وإن خلا من القصد فلا يعدّ كلامًا. معتمدًا ابن مالك في هذا الرأي إلى ما ذهب إليه سيبويه (ت180هـ) في قوله: "وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك"[3]، والمقصود بالوضع هنا هو قصد المتكلم ومراده، وهذا ظاهر من كلام سيبويه (ت180هـ) في قوله:" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ، فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلقٌ، وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقًا، جعلتَ الرجل مبنيًا على هذا، وجعلت الخبر حالًا له قد

---

[1] دلائل الإعجاز: 315/1.

[2] المقتضب: 228.

[3] الكتاب: 26/1. وينظر: شرح تسهيل الفوائد: 6/1.

صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقًا. وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكَر المخاطَب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد، وإنما أشار فقال: هذا منطلقٌ"[1].

وقد صرّح ابن جني (ت393هـ) أن الحركات الإعرابية إنما مصدرها المتكلم نفسه، فقال: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح"[2]، وقد بين الرضي الاستراباذي(ت686هـ) أن غاية المتكلم ومقصده هما من يوجهان الإعراب، مستشهدًا برفع المضارع تارة بعد (حتى)، ونصبه تارة أخرى، فقال: "إن أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد (حتى) ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى): إما في حال الإخبار، أو في زمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع، ...وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمن الإخبار وجب النصب"[3].

فدلالة الكلام إذن تتعدد وتختلف حسب غاية المتكلم ومراده، "وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلم"[4].

والخلاصة أن الكلمة تأخذ حركتها الإعرابية من ضمة، أو كسرة، أو فتحة، أو سكون، من الموقع الذي يحدده لها مقصد وغاية المتكلم ومراده، وهذا التعدد في المقاصد والغايات ولّد بطبيعة الحال تعددًا في الأوجه الإعرابية التي ملئت بها كتب النحاة بداية من الكتاب لسيبويه انتهاء بالزجاجي[5].

---

[1] الكتاب: 2/86-87.

[2] الخصائص: 1/111.

[3] شرح الكافية: 4/57-59.

[4] الخصائص: 2/378.

[5] ينظر: الكتاب: 1/171. ومعاني القرآن: 2/202. والمقتضب: 4/148. والإيضاح في علل النحو: 1/125.

هذه أشهر الأسباب في تعدد الأوجه الإعرابية من وجهة نظر الباحث، ولعل إصرار النحوي وإلحاحه على الخطأ، وعدم قبوله للحق داخلة في كل تلك الأسباب، يقول الأخفش (ت215هـ):" سمعت أبا العباس المبرد يقول: إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ؛ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البين الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه فذاك يعد كذابًا ملعونًا"[1].

ومن صور التعدد في الأوجه الإعرابية التي "ملأت النفوس حنقًا، وأرهقت العقول، وكادت تقضي على حسن الظن بجلال النحو، وعظيم شأنه"[2]ما نجدها مبسوطة في كتب النحاة وشروحاتهم، وليس المقصود بالتعدد هنا ما كان محتملًا الوجهين أو الثلاثة، إنما يعنينا ما كان مبالغًا فيه، وقد عاب ابن هشام (ت761هـ) على المعربين تكثير الأوجه الإعرابية بقصد الإغراب على الناس[3].

فقد جاء في (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) لقطرب (ت214هـ) في إعراب (المقيمين)، في قوله تعالى: ﴿**لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**﴾ [4]، أربعة أوجه إعرابية[5]، فتعرب مرفوعة كونها اسمًا معطوفًا، أو اسمًا مجرورًا بالباء، أو اسمًا مجرورًا بالكاف، وتعرب منصوبة على المدح.

وما جاء عند الأخفش (ت215هـ) في إعراب (ما) التعجبية، وما بعدها، إذ تعددت آراؤه فيها، إذ بلغت خمسة آراء مختلفة، وهي مبثوثة في كتب الشروح وفي كتابه معاني القرآن[6].

وجاء في (معاني القرآن) للزجاج (ت311هـ) في إعراب (الطير)، في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ**﴾ [7]، خمسة أوجه إعرابية[8]:

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 274/2. وينظر: أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية: 25.

[2] اللغة والنحو بين القديم والحديث: 84.

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 710.

[4] سورة النساء: الآية 162.

[5] ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: 651/2.

[6] ينظر: تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري: 83.

[7] سورة سبأ: الآية10.

[8] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 243/4.

فقد تعرب منصوبة كونها بدلًا، أو عطف نسق، وتعرب مرفوعة كونها اسمًا معطوفًا، أو منادى، أو مفعولًا معه.

وجاء في (دقائق التصريف) للمؤدب (ت338هـ) في إعراب عبارة (همُّك ما أهمّك) ثلاثة عشر وجهًا[1].

وذكر أبو جعفر النحاس (ت338هـ) في (إعراب القرآن) في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئاً وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ (41) إِلاّ مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ**﴾[2]، والشاهد في كلمة (من) الموصولة، إذ يجوز في إعرابها أربعة أوجه: على أنها مرفوعة على البدل، أو على الابتداء، أو على الفاعلية، أو منصوبة على الاستثناء[3]، وفي إعراب ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[4]خمسة وعشرون وجهًا إعرابيًا وزاد[5].

وقد فتح النحاة المتقدمون الباب على مصراعيه للنحاة المتأخرين، فتوسعوا في طرحهم، وضيّقوا على المتعلمين، وأتوا بوجوه إعرابية غير مستأنسة ولا مستساغة[6].

الخاتمة:

إن هدفنا من هذا البحث هو تسليط الضوء على ذلك الاضطراب الذي جثم على صدور المتعلمين وأرهق عقولهم، وهي ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة، " فهذه الفصحى فيما وراء إعرابها المضطرب، وسعتها، وانتشار قواعدها، باختلاف الكلمات، تعود فلا تستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة، أو التعبير الواحد، فيجوز فيه النصب والجر، أو

---

[1] ينظر: دقائق التصريف: 454- 457.

[2] سورة الدخان: الآية 31-42.

[3] ينظر: إعراب القرآن: 88/4.

[4] سورة الفاتحة: الآية 1.

[5] ينظر: إعراب القرآن: 19/1. وينظر: سؤال في التفسير محاولة في البحث عن منهج: 120/3.

[6] من هذه الصور ما ذكره صاحب (شرح التصريح والتوضيح) أن في إعراب (لا حول ولا قوة إلا بالله) مائة وثلاثين وجهًا، ينظر: شرح التصريح والتوضيح: 349/1 ، كما بين أن معمول الصفة المشبهة يرد في أربعة عشر ألفًا وأربعمائة وجهًا إعرابيًا، ينظر: المصدر نفسه 15/1!، وذكر السيوطي(ت911هـ) في إعراب الأسماء الستة اثني عشر وجهًا إعرابيًا، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 135/1-138، والعجيب أنك تقف مذهولًا أمام وجوه إعراب (أمّا بعد) فقد بلغت مليونًا وثلاثمائة وتسعة وثلاثين ألفًا وسبعمائة وأربعين وجهًا إعرابيًا(1339740) ينظر: النجم السّعد في مباحث أما بعد: 3. فهل يمكن للمتعلم أن يدرك كل هذا.!

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

يجوز فيه الرفع والنصب والجر جميعًا، وهكذا يتمادى الاضطراب، ويزداد التزعزع في الكلمات المختلفة، ثم في الكلمة، أو التعبير الواحد نفسه، وهذا هو اضطراب القواعد"[1].

وهذا لا يعني أن التعدد في الأوجه الإعرابية لم يكن سببًا في إثراء العربية وإغنائها، ولكن إن تجاوز الحد فهذا تعسف مبالغ فيه لا جدوى منه، والحل يكمن في عرض تلك المسائل "على كلام الله، فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه، وما جاء مخالفًا أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلًا"[2].

النتائج:

1- أنّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية عائدة لأسباب أشهرها:

- القياس.
- نظرية العامل.
- صور التعبير.

2- أنّ مسألة التعدد في الأوجه الإعرابية شكّلت ظاهرة في أواخر القرن الثاني الهجري باتخاذها وسيلة للتمارين العملية وغير العملية.

3-أنّ ظاهرة التعدد المقبول في الأوجه الإعرابية أثْرت العربية وأغْنتها في تعدد المعاني المنتزعة من اختلاف الحركات الإعرابية، خلاف المبالغ فيها التي سلبت من اللغة روحها، ومن المتعلمين عقولهم، فغدا الحليم في شأنها حائرًا.

4-أن العوامل المعنوية التي ابتكرها النحاة عوامل متصورة افتراضية لا أساس لها.

5-أن العامل اللغوي قد يكون هو الحل الأمثل لفض الخلاف الدائر في مسائل عدة.

6-أن ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية تدل على ثراء اللغة العربية من جانب، وغلو وتعسف من جانب آخر.

---

[1] مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: 31-32.

[2] اللغة والنحو بين القديم والحديث: 108.

المصادر والمراجع:

ابن الحاجب(ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د.ط، 1982م.

ابن الزجاج(ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

ابن جني(393هـ)،الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1956م.

ابن ماجة القزويني (ت273هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ط، د.ت.

ابن مالك(ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، د.ط، 1967م.

ابن مالك(ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م.

ابن مضاء القرطبي(ت592هـ)، الرد على النحاة: تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م.

ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط1، 2001م.

ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

الأزهري، أبو منصور (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

الأزهري، خالد (ت905هـ)، شرح التصريح والتوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 2000م.

الأشموني، نور الدين (ت900هـ)،شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1998م.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1999م.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: أحمد عبد الباسط، دار السلام/ القاهرة، ط1، 2018م.

الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.

الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

أنيس، إبراهيم ، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

بخيت، محمد ، الخلاف النحوي في باب التنازع جمعًا ودراسة، مجلة جامعة المدينة العالمية، بحث محكم، العدد (22)، 2017م.

ثعلب، أبو العباس (ت291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف/ مصر، ط2، 1960م.

الجاسم، محمود حسن ، أسباب التعدد في التحليل النحوي، بحث منشور، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد66، 2004م.

الجرجاني، عبد القاهر (ت417هـ)، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م.

الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ)، العوامل المائة، عناية: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المناهج، بيروت، ط1، 2009م.

الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.

الجزائري، محمد الجواد ، نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية، مطبعة النشر والتأليف/ النجف، د.ط، 1951م.

حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، د.ط، 1966م.

الحلواني، محمد خير ، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1979م.

الخوّام، رياض حسن ، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية، مكة المكرمة، بحث محكم، 2014م.

الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، مصر، ط1، 1961م.

الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م.

الرماني، أبو الحسن (ت384هـ رسالة الحدود) تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د.ط، د.ت.

الزبيدي، أبو بكر (ت379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ذخائر العرب، القاهرة، ط2، 1984م.
الزبيدي، سعيد ، المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني، كنوز المعرفة، الأردن، ط2، 2021م.
الزبيدي، سعيد ، نظرات لغوية في كتب (معاني القرآن)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط، 2021م.
الزبيدي، سعيد جاسم ، سؤال في التفسير محاولة في البحث عن منهج، كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2019م.
الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، الأردن، ط1، 1977م.
الزجاجي(ت337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1996م.
السامرائي، فاضل صالح ، معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000م.
سيبويه(ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
السيرافي(ت368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، د.ط، 1966م.
السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1، 1998م.
السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.
السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
عبد التواب، رمضان ، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.
عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
عضيمة، محمد عبد الخالق، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1405هـ.
العكبري، أبو البقاء (ت616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م.
عمايرة، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط1، 1984م.
الغامدي، مها مسفر ، تعدد رأي النحويين في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2012م.

الفراء(ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتب، القاهرة، ط2، 1980م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1988م.

قطرب، محمد بن المستنير (ت214هـ)، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، تحقيق: محمد لقريز، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2021م.

القوزي عوض حمد ، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط1، 1981م.

المبرد، أبو العباس (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.

المحروقي، سعيد ، البحث النحوي في كتب الوقف والابتداء المطبوعة، بيت الغشام/ سلطنة عمان، ط1، 2018م.

المخزومي، مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

المخزومي، مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده/ مصر، ط2، 1958م.

المؤدب، أبو القاسم محمد (ت338هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: حاتم صالح الضامن، البشائر، دمشق، ط1، 2004م.

النحاس، أبو جعفر (ت338هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

هشام الأنصاري(ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1979م.

ونسنك، إ.ي. ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة بريل، مدينة ليدن، 1936م.